**مفهوم الحرية:**

**محاضرة في مادة حقوق الانسان لطلبة المرحلة الاولى / قسم الفيزياء**

**استاذ المادة/ المدرس الدكتور انتصار عبد عون محسن**

مفهوم الحرية:

**مفهوم فلسفي وسياسي واقتصادي واجتماعي وأخلاقي.**

والتعريف اللغوي أو التقليدي المتعارف عليه هو **إنعدام القيود القمعية أو الزجرية التي تحول دون ممارسة الإنسان بمحض إرادته للأفعال التي يرغب القيام بها عن سابق وعي.**

والأكثر أهمية في مفهوم الحرية هو سعي الإنسان لتحقيق خياراته السياسية والأقتصادية والإجتماعية فالإنسان لكونه فرداً في مجتمع فهو مقيد بنظام وسلسلة من الضوابط القانونية أو العرفية أو العادات أو التقاليد أو القيم وان أبرز مميزات الحكم الحر هو ضمان الاستقلال الشخصي والحرية الفردية. فالحرية – في أية صورة من صورها – ليست إلا حقاًً للمواطنين، لذلك فلا قيام للحرية أياً كان مفهومها – إلا في نظام حر، أي في نظام لا تكون فيه سلطة الحكم إرادة شخص من الأشخاص، وانما إرادة مجموعة الشعب داخل إطار من التنظيم القانوني والسياسي الذي يكفل لكل مواطن حق المشاركة في تكوين الإرادة العامة التي تضطلع بتسيير شؤون الجماعة وفق قواعد وضوابط محددة سلفاً.

**البعد التاريخي للديمقراطية:**

**الحضارة الإغريقية:**

أما الحقوق السياسية عند الإغريق فقد اعتبرت الديمقراطية المباشرة هي الأسلوب الأمثل للحكم، إذ كان الحكم لكل الشعب والحق لهم بالاشتراك في الحكم، وكانت تشريعاتهم تقتضي بإعتبار الإنسان هو الأصل في كيان الدولة.

كان الحاكم في الحضارة الإغريقية يتم إختياره بالقرعة،إذ كانت القرعة تعد الوسيلة الديمقراطية عندهم.

**الحضارة الرومانية:**

فيما يتعلق بحق الانتخابات في الحضارة الرومانية، فقد كان الحاكم يتم إختياره عن طريق الانتخاب من قبل المجالس الشعبية التي كانت تتكون من الأحرار الأثرياء.

ومن الجدير بالذكر إن المجتمع الروماني كانت تسوده التفاوت في الطبقات،إذ يتألف من طبقتين، طبقة الأشراف والطبقة العامة. وحالة التمييز والتفاضل بين هذه الطبقات موجودة في جميع مجالات الحياة عندهم.

المؤسسات السياسية في الدولة الأثينية:

كانت شبه الجزيرة اليونانية مقسمة إلى عدة مدن أو كما كانت تسمى بـ((**دول المدن**))((States))،وعلى الرغم من كثرة هذه المدن إلا إن مدينة أثينا كانت من اكبر هذه المدن وأهمها، وكانت تعد نموذجاً للمجتمع اليوناني بصفة عامة.

ومن السمات التي تميزت بها دولة المدينة، إنها كانت صغيرة من حيث المساحة، وعدد سكانها كان محدوداً وكانت تخضع لسلطة واحدة.

وقد وجدت في إدارة دولة المدينة مؤسسات سياسية، وفيما يلي بيان هذه المؤسسات:

أولا: الجمعية:

**وهي أعلى الهيئات السلطوية في الدولة والتي كانت تسمى في بعض الأحيان الجمعية الشعبية أو المؤتمر العام**.

وكانت تتكون من المواطنين الأثينيين الأحرار، ممن بلغت أعمارهم عشرون عاماً، وهي قاصرة على الذكور دون الإناث. هذا ولا يحق لطبقة الأرقاء والأجانب الدخول في عضويتها. وكانت تعقد في دورات عادية في السنة وانه كان يحق لها عقد دورات استثنائية عند الضرورة، وذلك بشرط أن يدعوها المجلس ((مجلس الخمسمائة)) إلى الانعقاد.

أما بخصوص مسألة الانتخابات فقد انحصرت في محيط الأفراد الذين ينتمون لأبوين أثينيين، كانوا قد تجاوزوا سن الحادية والعشرين من العمر، وقد بلغ عدد الأفراد الذين يحق لهم ممارسة الانتخاب 315 ألف مواطن.

وأُعتُبِر كل ناخب عضواً في الجمعية، أما طريقة الاقتراع، فكانت برفع الأيدي وبشكل علني، إلا انه في بعض الأحيان كان يتم الاقتراع بشكل سري.

هذا وقد كان يتم الإعداد والتحضير لأعمال الجمعية قبل أربعة أيام من اجتماع الجمعية، ومارست الجمعية نظام الحكم المباشر، ومنحت لأعضائها الحرية الكاملة في إبداء الرأي تجاه الموضوعات المطروحة أمام الجمعية.

وتقوم الجمعية بمهام عديدة، ولعل ابرز هذه المهام هي الحق في مسائلة الموظفين والقضاة، بحيث كانوا مسؤولين أمامها مسؤولية كاملة ووضع القوانين والميزانية وفرض الضرائب وإعلان الحرب والسلم، وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية.

ثانياً: مجلس الخمسمائة:

**يعد مجلس الخمسمائة أكثر أهمية من الجمعية إلا انه اقل سلطاناً** ويتكون من خمسمائة عضو يختارون بالقرعة، إذ كانت كل قبيلة من قبائل أثينا العشر تختار خمسين عضواً لتمثيلها في هذا المجلس. ومدة العضوية في هذا المجلس سنة واحدة وكانت تعقد جلساته بشكل علني. هذا ولصعوبة اجتماع مجلس الخمسمائة في جلسة واحدة ومستمرة، فقد لجأ الأثينيون إلى طريقة يتناوبون فيها الحكم والتي تمثلت في أن يتولى ممثلو كل قبيلة الحكم (1/10)(عُشُر أيام السنة). على أن تمثل بقية القبائل التسع الأخرى وذلك بان تبعث بممثل واحد ينظم إلى لجنة الخمسين وبهذه الحالة يصبح عددها 59 عضواً وقد كانت تعرف هذه اللجنة بلجنة الخمسين.

وتقوم اللجنة في صباح كل يوم باختيار عضواً من أعضائها ليكون رئيساً لها وللمجلس وذلك عن طريق القرعة وهذه اللجنة هي التي كان المجلس يضع على عاتقها مهمة إعداد جدول أعمال الجمعية التشريعية أما عن اختصاصات المجلس فكانت تشريعية وتنفيذية واستشارية أما مهامه فهي اقتراح القوانين التي تقدم إلى الجمعية وفحص مشروعات القوانين المعروضة على الجمعية وتعديلها والإشراف على الموظفين العموميين ومراقبة حساباتهم كما يشرف على الأموال والمشروعات وعلى ميزانية الدولة وإدارة الممتلكات العامة للدولة وجمع الضرائب إضافة إلى ذلك استقبال سفراء الدول الأجنبية والسيطرة على الشؤون الخارجية.

أما بالنسبة للمراسيم التنفيذية فقد كانت تصدر باسم المجلس والشعب حيث كان المجلس يصدرها أما بعد التشاور مع الجمعية أو بتفويض منها، وبشكل عام نستطيع القول بان المجلس كان يجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية، وقد عبر ((بركليز)) عن هذه المشاركة عندما قال ((**ان المواطن الذي لا يعنى بالمسائل العامة لا ترى فيه رجلاً منعدم الضرر بل رجلاً منعدم الفائدة**)).

ختاماً ان الديمقراطية الأثينية بأنها قد حققت من خلال تطبيق مبدأ الديمقراطية المباشرة الأهداف التالية:

* المساواة في الحقوق السياسية.
* تحقيق مبدأ السيادة الشعبية.